

على مسؤوليتي يناقش أزمة السكر واختطاف سفينة إسرائيلية وصفقة تبادل الأسرى والتسول في أمريكا وانتخابات الرئاسة



مضامين الفقرة الأولى: أزمة السكر

قال الإعلامي أحمد موسى، إن المواطن أصبح اليوم يتعرض إلى الاستغلال والمساومة من قبل التجار الجشعين في سبيل الحصول على «كيلو سكر»، مشيراً إلى رهن التاجر صرف السكر للمواطن في مقابل الحصول على سلع أخرى راقدة. وردّ المذيع على تصريحات الدكتور علي المصيلحي وزير التموين اليوم؛ بشأن فرض تسعيرة جبرية على السكر خلال 10 أيام حال استمرار ارتفاع الأسعار وعدم انضباط السوق، متسائلاً: «لماذا 10 أيام وليس اليوم أو من شهر منذ بداية الأزمة؟!». وتساءل: «هل مع فرض الحكومة تسعيرة جبرية، الأزمة سوف تنتهي، والمواطن سوف يجد السكر متوفراً؟ المواطن لا يجد السكر اليوم والأسعار سدادح مداح، هل سيجده بعد فرض تسعيرة جبرية! التاجر لن يقبل البيع بخسارة وسيختفي السكر».

وأشار إلى إخفاق مبادرة تخفيض الأسعار في تحقيق مستهدفاتها، قائلاً: «المبادرة اليوم لم تحقق المراد منها، الأسعار كلها ارتفعت وزادت لم تنخفض، وأسعار السكر أصبحت مزاداً». وأضاف أن المواطن ترك كفريسة لاستغلال السوق الحر والتجار بعد وصول أسعار السكر إلى 60 جنيهاً، موضحاً أن أزمة ارتفاع الأسعار على نحو مبالغ به لم تعد قاصرة على السكر وحسب؛ بل تطل على سلع أخرى كثيرة. وأشار إلى اضطراب المواطن إلى شراء سلع إضافية غير ضرورية نظير صرف السكر، قائلاً: «لازم اليوم عند البقال أو السوبر ماركت تشتري سلعة أو اثنين سبوبة لكي يصرف كيلو سكر، وبعض الأماكن تشتتر على المستهلك شراء سلع بقيمة 100 و200 جنيه مقابل كيلو السكر».

وأضاف أن الوزير أكد أمام الرئيس السيسي في مؤتمر حكاية وطن أنه لن يتدخل في الأسعار لعمل تسعيرة جبرية، لكنه اليوم سيقول إنه سيلجأ إلى التسعيرة الجبرية. وقال: «أنا أحب وزير التموين على المستوى الشخصي، ولكن أقول له لو حكاية وضع تسعيرة جبرية سهلة لماذا تترك المواطن يختار يبحث عن كيلو سكر، ولماذا لا يكون فرض التسعيرة الجبرية اليوم؟». وتابع بزن هناك 3 أسعار للسكر الأول على البطاقة التموينية بـ 12.60 جنيه، و27 جنيهاً ضمن مبادرة تخفيض الأسعار، التي لم تحقق المراد منها، بل الأسعار ارتفعت ولم تنزل. وأكمل: «هناك سعر ثالث 30 أو 40 أو ممكن تقول 50 جنيه، اضرب سعر كما تريد لأن كل منطقة ولها تسعيرة، يعني مدينة نصر اشتروه اليوم بـ 60 جنيهاً»، مؤكداً أن هناك 40 مليون مواطن وقعوا فريسة لبعض التجار الجشعين. وأوضح أن السكر تسبب في أزمة حقيقية اليوم للمواطن وهناك مشكلة كبيرة بالنسبة له وأشار إلى أنه لا بد من تدخل

رئيس الوزراء لحل أزمة السكر اليوم وليس بعد 10 أيام.

وأردف أحمد موسى: «أنا الحكومة أنا الدولة، يعني لا يصح أتحكم في السوق وأجعل التاجر يتحكم في، السوق سيقني بـ 10 خطوات»، معلقاً: «في مواطن السكر بسعره الحالي غالي عليه، وهذا سلعة استراتيجية، لا يوجد بيت يستغنى عنه».

واستعرض البرنامج، جولة رئيس جهاز حماية المستهلك إبراهيم السجيني، لمتابعة ضبط الأسعار في الأسواق ومواجهة الممارسات الاحتكارية. وعرض البرنامج جزءاً من اجتماع إبراهيم السجيني رئيس جهاز حماية المستهلك، مع أعضاء الجهاز، مطالباً بالالتزام بكافة التعليمات والتعامل مع المواطنين بكل احترام وهدوء ومتابعة الأوضاع عن كثب، ومراقبة الأسعار. وشدد على أهمية تكثيف الحملات خلال الفترات المقبلة، من أجل ضبط الأسواق، لافتاً إلى أهمية التسهيل للمواطن من خدمات خاصة في السلع الاستراتيجية. وحدد جهاز حماية المستهلك، خطا ساخنا لاستقبال شكاوى المواطنين 19588، فيما طالب الإعلامي أحمد موسى، الحكومة التشديد على الأسواق ومنع الممارسات الاحتكارية، بالإضافة إلى معاقبة كل من تسول له نفسه في التلاعب بالأسعار واحتكار الأسعار والضرب بيد من حديد لمنع التلاعب بالمواطن.

ورفض حازم المنوفي، رئيس شعبة المواد الغذائية باتحاد الغرف التجارية، تصريحات الدكتور علي المصليحي وزير التموين اليوم؛ بشأن فرض تسعيرة جبرية على السكر خلال 10 أيام حال استمرار ارتفاع الأسعار وعدم انضباط السوق، قائلاً: «بالتأكيد لا، نحن لا نرحب بالتسعيرة الجبرية». وأضاف أن فرض التسعيرة الجبرية من شأنه أن يخلق مشكلات أكبر على غرار خلق السوق السوداء، معقبا: «أنا لست مع اقتراح الوزير».

وتوقع انتهاء أزمة السكر مع نهاية الشهر المقبل، قائلاً: «أول يناير يبدأ إنتاج محصول القصب والمشكلة ستنتهي»، موضحاً أن الحل الراهن يتمثل في تدوين السعر على السلعة مع وضع هامش ربح عادل للتاجر في ظل استغلال بعض التجار الوضع الحالي. ولفت إلى عزوف بعض التجار عن البيع؛ نتيجة عدم وجود سعر عادل، مشيراً إلى تخصيص وزارة التموين كميات السكر المطروحة عبر البورصة السلعية إلى مبادرة تخفيض الأسعار مقابل 27 جنيهاً.

وأكد أنه لا يوجد أزمة في توفير سلعة السكر، مبيناً أن الأسعار التي تتردد في الشوارع مبالغ فيها جداً. وأضاف أن سعر كيلو السكر في الأسواق غير طبيعي، مقترحاً بوجود منظومة لتداول وبيع سلعة السكر. وأشار إلى أنه لا مشكلة في سكر التموين، مبيناً أن سعر كيلو السكر وصل إلى 50 جنيهاً وهو سعر مبالغ فيه. وأوضح أنه لا بد من تطبيق السعر العادل لكيلو السكر، مشيراً إلى أن السعر العادل للسكر لا يتعدى 27 جنيهاً وأيضاً سيحقق التاجر مكاسب له أيضاً. وشدد على ضرورة ضبط مراحل تداول السكر في الأسواق، ولفت إلى أن هناك عديد من يستغلون الأزمة والانتفاع منها، موضحاً أن مبادرة تخفيض الأسعار التي أطلقتها الحكومة لم تحقق هدفها الآن في ظل عدم الالتزام من التجار والمعنيين بالكميات المطلوبة ضحها.

وقال النائب على دسوقي، عضو اللجنة الاقتصادية بمجلس النواب، إن هناك أزمة سكر في كل مكان ووصل سعر الكيلو إلى 52 جنيهاً، لافتاً إلى أنه يرفض التسعيرة الجبرية على السلعة بعد تصريحات وزير التموين للتجار وارتفاع سعر الكيلو. وأضاف أن مصر لديها احتياطي استراتيجي من السكر التمويني يكفي 3 أشهر، وتستورد حوالي 10% من السكر لسد الحاجة، مشدداً على أن الأزمة مفتعلة بسبب جشع التجار، مشيراً إلى أن السبب الذي يدفع التجار إلى تخزين السكر هو اقتراب شهر رمضان حيث يكون هناك طلب أكثر على السكر لذا يلجأ بعض التجار إلى تخزين السلعة وهي واحدة من ضمن ثقافات التجار في مصر.

وأشار إلى أن التسعيرة الجبرية لم تحقق أهدافها والأفضل العرض والطلب، موضحاً أن تغيير سعر الصرف أدى إلى زيادة التكلفة على السكر. وتابع بأنه طالما هناك أزمة فلماذا الانتظار، لافتاً إلى أن هناك ثقة كبيرة في وزير التموين الدكتور علي مصليحي. كما شدد النائب على دسوقي، على أنه لا بد من اتخاذ إجراء فوري لمواجهة أزمة السكر، لافتاً إلى أن الأزمة من المقرر أن تنتهي في شهر ديسمبر المقبل.

وذكر أن في شهر 11 و12 يكون هناك عجز في السكر في الأسواق لا سيما أن موسم حصاد البنجر يكون في شهر واحد وشهر 2 من كل عام. وأكد أن تغيير سعر الصرف تسبب في أزمة السكر وارتفاع سعره بالشكل الذي وصل إليه في الأسواق حالياً، موضحاً أن الأزمة الحالية في السكر بسبب احتكار التجار للسلعة لرفع سعره في الأسواق بصورة كبيرة، ولزيادة الطلب عليه.

وأوضح أنه لا يتفق مع فرض تسعيره جبرية لأنها لم تؤت بثمارها من قبل، حيث أن أفضل شيء هي آليات السوق من خلال العرض والطلب، وقد طرحت وزارة التموين اليوم نحو 170 ألف طن للتموين والمبادرة، وهو ما قد يحفف من أزمة الضغط من خلال الشراء من الأسواق الخارجية، وينزل سعر السكر، لافتاً إلى أن الأزمة من المتوقع أن تحل في شهر ديسمبر القادم، مستدرِكاً أنه إذا كان هناك قرار من خلال فرض تسعيره جبرية وهو قرار مدروس فينبغي أن يطبق سريعاً لكن الانتظار يفاقم الأزمة.

وأكدت النائبة أمل سلامة عضو مجلس النواب، أنها قدمت طلب إحاطة بشأن أزمة السكر الحالية نتيجة الأسعار العالية في الوقت الحالي. وقالت إن

سعر كيلو السكر وصل إلى 50 جنيهاً رغم أنه داخل منظومة التموين 12.5 جنيهاً، و27 جنيهاً للكيلو ضمن المبادرة. وأوضح أن أسعار السكر الحالية تؤكد وجود عملية تخزين من جانب التجار وجشع كبير، ويجب أن تكون هناك حملات تفتيشية من وزارة التموين لضبط الأسعار. وأضافت أن وزارة التموين يجب أن تقوم بحملات بالضبطية القضائية وإغلاق المحلات التابعة للتجار الذين يقومون بتخزين السكر خصوصاً وأن السكر هو حياة المواطن البسيط.

وأشارت إلى أنه من الضروري أن يتم التنبيه عن وجود توسع في جشع التجار في السكر خصوصاً وأنهم يخزنون، ومع اقتراب شهر رمضان يخرج السكر بأسعار عالية. ولفتت إلى أن الهدف من طلب الإحاطة هو طلب عمل حملات تفتيشية، ومراقبة إنتاج السكر حتى لا يكون أقل من احتياجات السوق المصرية، مؤكدة أنه سيبدأ دخول السوق السوداء مثل العملة الأجنبية.

وأضافت أنها تقدمت بطلب إحاطة لمجلس النواب حول ارتفاع أسعار السكر، متابعة: «الناس أصحبت تشتكي من أسعار السكر والناس تقول لي كيلو السكر وصل في الشارع لـ 50 جنيهاً». وأشارت إلى أن ظاهرة الاحتكار رجعت للشارع مرة أخرى وهناك جشع من التجار لتحقيق مكاسب طائلة ويجب تفعيل الضبطية القضائية لمحاسبة هؤلاء التجار الذين يمارسون الاحتكار في الأسواق. وطالبت بتكثيف الحملات التموينية للأماكن التي تحتكر السكر وإخراج المخزون وعرضه للأسواق بالسعر المناسب ومحاسبة كل التجار المحتكرين.

مضامين الفقرة الثانية: اختطاف سفينة إسرائيلية

علق الإعلامي أحمد موسى، على اختطاف سفينة إسرائيلية قبالة السواحل اليمنية صباح اليوم. وقال إن السفينة تحمل "حمض الفوسفوريك"، وهي مادة خطيرة للغاية، والسفينة تخص إسرائيل وتحمل علم ليبيريا. وأضاف أن السفينة، سفينة صب وتحمل مواد سائلة خطيرة للغاية، وعقب اعتراضها اعترفت إسرائيل أن السفينة تابعة لرجل أعمال إسرائيلي أو شركة تدار من لندن وتحمل 12 ألف طن من المواد الخطرة. وأشار إلى أن طول السفينة المختطفة يصل إلى 145 متراً وعرضها 24 متراً، وتم اختطافها قبالة سواحل اليمن، وهذه هي المرة الثانية منذ اندلاع أحداث غزة الأخيرة التي يتم فيها اختطاف سفينة تابعة لإسرائيل. وأردف بأن هناك مجموعة صعّدت على متن السفينة، وتم السيطرة عليها واختطافها، مضيفاً أن في الوقت الحالي هناك سفينتين لدى الحوثيين تابعين لإسرائيل.

مضامين الفقرة الثالثة: صفقة تبادل الأسرى

كشف الإعلامي أحمد موسى، أن حركة حماس تلاعب إسرائيل وعملت حركة قوية قبل قليل، حيث تم اليوم تسليم الأسرى في شمال غزة المفترض أنه تم تدميره بحسب الرواية الإسرائيلية. وتابع أنه خلال اليومين الماضيين كان تسليم الأسرى في جنوب غزة. ولفت إلى أن جيش الاحتلال دمر الشعب الفلسطيني وليس حركة حماس كما زعم في غزة، فقد خرجت له من حماس من شمال القطاع اليوم ومعها الأسرى، قائلاً: «هذا أكبر تحدي من المقاومة». واستعرض صوراً للعمال التايلانديين وهم يلوحون بالشكر لعناصر كتائب القسام أثناء عملية تسليم الأسرى، وذلك على حسن المعاملة التي وجدوها.

مضامين الفقرة الرابعة: التسول في أمريكا

تحدث الإعلامي أحمد موسى، عن أن الولايات المتحدة الأمريكية تعاني من ظاهرة خطيرة في تلك الفترة وهي التسول، موضحاً أن أمريكا من القوى الكبرى في العالم عسكرياً واقتصادياً. وأضاف أن التسول سمة الشارع الأمريكي الآن، قائلاً: «أين أمريكا التي تدعم وتساند إسرائيل في الحرب على غزة؟».

وأكد خالد خيرى، المحلل السياسي الأمريكي، أن ظاهرة التسول أصبحت واضحة في شوارع الولايات المتحدة الأمريكية، مبيناً أن كل من يزور أمريكا يرى المتسولين في الشوارع. وأضاف أنه يوجد في الشوارع لافتات لمتسولين كانوا محاربين سابقين في الجيش الأمريكي، مع تدخل من الكونجرس الأمريكي بعد تفشي الظاهرة. ولفت إلى أن 26% من المتسولين في شوارع أمريكا كانوا محاربين سابقين في الجيش، مشيراً إلى أن المواطن الأمريكي يعاني الآن من ارتفاع الأسعار.

وأكد أنه سيتم إنشاء برامج للحماية الاجتماعية في أمريكا لمواجهة ظاهرة التسول، موضحاً أنه يوجد مطالب بضرورة تدخل الحكومة الأمريكية من أجل القضاء على هذه الظاهرة إلا أنه من الواضح أن الحكومة منشغلة بأمور أخرى خلاف المواطن الأمريكي، وسط اجتماعات متتالية في المدن ومن أجل التصدي للتسول، بعد أن أصبح من المشاهد المألوفة يومياً. ولفت إلى انتشار الفقر أيضاً بخلاف ظاهرة التسول، مؤكداً أن من يترك وظيفته يفقد حياته بسبب الأسعار.

مضامين الفقرة الخامسة: الانتخابات الرئاسية

استعرض البرنامج مؤتمر عمالي لدعم المرشح الرئاسي عبد الفتاح السيسي، كما عرض مؤتمر انتخابي للمرشح الرئاسي فريد زهران بمركز أطفح بالجيزة، وقال المذيع إن المرشح الرئاسي فريد زهران "طول عمره معارض". واستعرض البرنامج، فاعليات حزب الوفد تنظيم مؤتمر انتخابي في الغربية للمرشح الرئاسي عبد السند يمامة.

مضامين الفقرة السادسة: زراعة القمح

كشف الإعلامي أحمد موسى، أن النائب محمد أبو العينين، وكيل مجلس النواب، رئيس مؤسسة أبو العينين للعمل الاجتماعي الخيري، كان موجود مع الرئيس السيسي في مؤتمر تحيا مصر لدعم غزة بإستاد القاهرة. وتابع أن مؤسسة أبو العينين قدمت 25 شاحنة ضمن الشاحنات التي توجهت إلى قطاع غزة، مضيفاً أن المؤسسة تسهم في تقديم دعم كبير منذ سنوات طويلة.

وقال الإعلامي أحمد موسى، إن التحالف الوطني مع المؤسسات الأهلية يسهم في الدعم الكبير لنقل وإيصال المساعدات لقطاع غزة، مؤكداً أن هناك مئات الشاحنات تحمل آلاف الأطنان من الأغذية ومواد الإعاشة تحركت بتوجيهات من الرئيس السيسي إلى قطاع غزة. وأردف أن التحالف الوطني للعمل الأهلي يضم العشرات من المؤسسات الوطنية المصرية وأصبح التحالف ذراع مهم في العمل التنموي والخيري وتقديم المساعدات داخل مصر وخارجها. ولفت إلى أنه انطلقت شاحنات وقوافل التحالف الوطني للعمل الأهلي مع الأيام الأولى لبدء العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة.

كشف الدكتور سيد خليفة، نقيب الزراعيين، أن ثلث مساحة القمح في مصر يتم زراعتها في الوادي والدلتا، موضحاً أنه عندما يتم زيادتها تكون على حساب محاصيل أخرى لأن المساحة محدودة. وتابع أن مؤشرات زراعة محصول القمح غير مرضية حتى الآن، رغم أنه لا زال يتبقى 3 أسابيع على زراعته. ولفت إلى أن الحكومة رفعت أسعار القمح من 800 جنيه للأردب قبل عامين إلى 1.6 ألف جنيه للأردب. متمنياً أن يكون السعر الاسترشادي للقمح لـ 2000 جنيه، وفي هذه الحالة سوف ترتفع المساحات المنزرعة بالقمح خلال الفترة المقبلة.

وكشف الدكتور حاتم إبراهيم، رئيس الإدارة المركزية لإنتاج التقاوي بوزارة الزراعة، أنه تم إنتاج 250 ألف طن من تقاوي القمح بالتعاون مع القطاع الخاص، بعدما كانت 45 ألف طن فقط خلال 2020، موضحاً أنها تتميز بكونها عالية الجودة والإنتاجية. وتابع أن التقاوي المصرية تتميز بقدرة عالية على التأقلم والنمو تحت الظروف البيئية المختلفة. وأكد أن مصر لديها ذخيرة كبيرة من الأصناف العالية من التقاوي وإنتاجها يحظى بإشادة عربية وأفريقية، حيث تم التصدير للسنغال وسيراليون وغانا والسودان والإمارات وسلطنة عمان.

وأردف بأن السنغال عبرت عن شكرها لمصر بسبب تقاوي القمح التي تصدرها لها، حيث إنها رفعت الإنتاجية من 1.5 طن للهكتار إلى 6 أطنان للهكتار. وأشار إلى أن أصناف التقاوي في القطاع الحكومي والخاص متوفرة ومتاحة. وأوضح أن وزارة الزراعة تدعم المحافظات الحدودية في المنطقة الغربية وشمال وجنوب سيناء ومطروح، وتقدم لهم التقاوي بنصف الثمن، والوزارة مستعدة لتقديم الدعم الفني لهم.

وقال النائب مجدي ملك، عضو مجلس النواب، إن السعر الاسترشادي للقمح يحتاج إلى مراجعة من قبل الحكومة، لافتاً إلى أنه لا بد ألا يقل سعر الأردب عن 2000 جنيه. وأضاف أنه لا بد من الاهتمام بتوفير كل ما يلزم للمزارع المصري وتحريك السعر بشكل عاجل وتشجيع الفلاح المصري على زراعة القمح بدلاً من السعر الحالي الذي يصل لـ 1600 جنيه للأردب.

وتابع بأن هناك ثقة بالحكومة لمناقشة القرار وتعديل السعر الاسترشادي لأردب القمح بدعم من القيادة السياسية، من أجل تعويض المساحة في زراعة القمح. ولفت إلى أن الفرصة لا زالت قائمة من أجل تحقيق زراعة المستهدف هذا العام بعد عدم الوصول إليه وتحقيقه، مبيئاً أن قطاع الزراعة واعد، كما أن الدولة المصرية قادرة على تخطي التحديات بعزيمة شبابها ورجالها الباحثين في المراكز البحثية وأساتذتها في الجامعات.

وشدد على أنه يوجد إرادة سياسية ظهرت في المشروعات التي أطلقتها بمختلف المجالات من أجل تحقيق الفائض وتوفير كل ما يلزم المواطن المصري من سلع أساسية، لافتاً إلى أن المواطن المصري بدأ يشعر بجني الثمار نتيجة ما يحدث على أرض مصر والمشروعات الزراعية والصوب الزراعية وتوشكي الخير ومستقبل مصر التي يتم فيها العمل على قدم وساق.

وقال الدكتور علاء خليل مدير معهد المحاصيل الحقلية، إن القمح محصول الدولة الاستراتيجي، لافتاً إلى تقديم الدعم الفني للمزارع من خلال مبادرة ازرع وتقديم التقاوي والإرشاد اللازم لزراعة المحصول. وأضاف أن السعر العالمي لأردب القمح 400 دولار، متمنياً أن تكون مساحات أراضي القمح 3.8 مليون فدان. وأوضح أنه لا غنى عن لقمة العيش في البيوت المصرية، مبيئاً أن القمح محصول دولة واستراتيجي مهم للمواطن لا غنى عنه تماماً

والدولة تعمل على توفير اللازم لذلك.

وأكد أن الدولة تقدم كل الحوافز للمزارع المصري في زراعة محصول القمح، مبيناً أن هناك 17 صنفاً من الاستنباطات للمحصول، كما أن الدولة تبذل مجهودات كبيرة لاستنباط هذه الأصناف. ولفت إلى أن هناك اهتماماً كبيراً بملف التقاوي، مشدداً على أنه يتم العمل خلال الفترات المقبلة من أجل تحقيق المستهدف من زراعة المحصول، مع المشروعات العملاقة التنموية والتي ستضيف مساحات كبيرة لزراعة محصول القمح، منها توشكى ومستقبل مصر.

أبرز تصريحات أحمد موسى:

40 مليون مواطن فريسة لبعض التجار الجشعين لشراء السكر، ومبادرة تخفيض الأسعار لم تحقق هدفها والتجار لم يلتزموا.